الأحكام العامة لحكومة الشركات

الشيخ محمد زين

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 15 ، 2020م
العدد: 02

كلية الدراسات العليا
جامعة النيلين

Graduate College Journal – NU
Vol. (15) - 2020. No. (2)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد 15– 2020 ، العدد (2)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

الأحكام العامة لحكومة الشركات

الشيخ محمد زين

كلية القانون _ جامعة النيلين

المستخلص

تناول البحث موضوع الأحكام العامة لحوكمة الشركات دراسة قانونية مقارنة، وتأتي أهمية الموضوع نتيجة للفساد الذي إستشرى فيها،عرض الموضوع في ثلاثةمباحث تتخللها عدة مطالب، اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي، هدف هذا البحث إلى: بيان مفهوم الأحكام العامة لحوكمة الشركات لغة واصطلاحا، بجانب بيان مفهوم وأهمية وأهداف مبادئ حوكمة الشركات ونطاق تطبيقها. وجاء ختام البحث بعدة نتائج وتوصيات، واهم نتيجةهي: قصور قانون الشركات السوداني لسنة 2015 م، لخلوه من بيان مبادئ حوكمة الشركات بصورة دقيقة وواضحة ، إضافة الى أن ذات القانون والقوانين ذات الصلة قد شابها القصور، إذ أنها لم تنص صراحة على إلزام شركات المساهمة العامة بإتباع معايير حوكمة الشركات الأمر الذي يضر بتطبيقات حوكمة الشركات في السودان. أظهرت نتائج وتوصيات البحث وضع تشريعات لمفهوم وأحكام واضحة لمبادئ حوكمة الشركة في القانون، ومراجعة القوانين ذات الصلة بحيث نتجنب القصور في النصوص بما يتوافق مع التشريعات العالمية التي تعني بمبادئ حوكمة الشركات.

مقدمة

موضوع حوكمة الشركات من المواضيع الحديثة في هذا العصر بسبب حاجة المجتمعات الى وسائل ضبط ورقابة تحكم الانشطة التجارية التى تقوم بها شركات المساهمة العامة في معاملاتها، وعلاقاتها مع الاطراف اصحاب المصالح، وتحكم الشركات في اطار من القانون واللوائح المنظمة لعمل تلك الشركات، ولما كان فساد الشركات واحدا من التحديات التى تواجه تطور الشركات في القيام بدورها في تحقيق التنمية ، جاءت فكرة هذه الدراسة مدخلاً للحل، لذلك فان البحث يهدف الى عرض وتحليل المشكلة في الشركات عن طريق عرضها.

مشكلة البحث

تقتصر مشكلة البحث في ان القوانين السودانية والفقه لم تقم بتنظيم مبادئ حوكمة الشركات بوضوح وتفصيل ، وهذا البحث يجب ان يحتوى على الاسئلة التالية:

1/ ما المقصود بمصطلح الحوكمة ؟
2/ ما مدي تناول نصوص القانون السوداني للحوكمة ؟
3/ما مدي تطبيق القانون السوداني للحوكمة ؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان النقاط التالية
1/ بيان الأحكام المقررة والواجبة التطبيق على مسائل المعاملات الحديثة.
2/ بيان المقصود بمفهوم حوكمة الشركات وفق القوانين السودانية.
3/ المساهمة في إثراء المكتبة القانونية في هذا المجال.
4/استيعاب مستجدات هذا الموضوع ووضعها في الاطار القانوني.

أهمية البحث

1/هذا الموضوع يستحق البحث وذلك لما له من أهمية بالغة إذ أنه يمس جزءاً كبيراً من الحياة الاقتصادية المرتبطة بالحوكمة، وتأثيرها على الأداء بالنسبة للشركات المساهمة العامة والأطراف ذات العلاقة وأصحاب المصالح.

2/ هذا الموضوع تأتي أهميته في الجانب الذي يترتب على تطبيقات مبادئ حوكمة الشركات على عمل الشركات المساهمة العامة.

منهج البحث وتقسيمه

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، والمقارن آملا في الوصول الى الحقائق العلمية ،مقسما البحث إلى مقدمه متضمنة مشكلة البحث، وأهدافه وأهميته ومنهجه وخطته جاءت في: ثلاثة مباحث وخاتمة مشتملة على: اهم النتائج التي توصل إليها الباحث، والتوصيات التي يري تحقيقها على النحو الأتي:

المبحث الاول : ماهية حوكمة الشركات.
المبحث الثاني :أهمية حوكمة الشركات .
المبحث الثالث: أهداف حوكمة الشركات ونطاق تطبيقها

المبحث الأول : ماهية حوكمة الشركات

يتناول هذا المبحث التعريف اللغوي لمصطلح حوكمة الشركات من خلال المعني الذي يرد في معاجم اللغة ، مع التطرق إلى بيان معناها في الاصطلاح القانوني والفقهي وذلك من خلال النصوص القانونية والمبادئ للمنظمات والمؤسسات الدولية التي تضمنت تشريعات بعض الدول، ذلك عند اصدار قوانينها ولوائح حوكمة الشركات وذلك في مطلبين على النحو الأتي بيانه:

المطلب الاول: تعريف حوكمة الشركات في اللغة

ان تباين الأســواق المالية العالمية خلق تبايناً واختلافاً حول المفهوم اللغوي لكلمة حوكمة الشــركات بين البلدان، مما يجعل من الصــعوبة بمكان أن يتوحد المفهوم على الرغم من المحاولات العديدة في هذا الصدد[1]

مصــطلح حوكمة الشــركات يتكون من كلمتين: الكلمة الأولي حوكمة وتأتي مادة (حكم) في اللغة العربية (بالمنع) فيقال :حكمت فلانا اي منعته، ومنها حكمة الدابة وهو ما يوضع علي فمها حتي لا تاكل ما تشاء[2]

كذلك مادة (حكم) تعني (القضاء)[3] كما قوله تعالى: (فاحكم بينهم بما انزل الله)[4]

وقوله عز من قائل: (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام) (5)كما جاءت بمعني (الحكمة)، وهو وضــع الشــئ المناســب، في مكانه المناسب وذلك استنادا الى قول الله تعالى: (آتيناه الحكمة وفصل الخطاب)[6]

كما جاءت بمعني (الحكم)، وهو من نصبه القاضي لإصلاح أمر ما،[7] كقوله تعالى: (وان خفتم شــقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما)[8]

أيضــا مادة (الحكم) جاءت بمعني (الحُكم)، وهو ســياســة الناس بما يصــلحهم[9] وذلك وفقا لقوله عز وجل: (ما كان لبشــر ان يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله)[10]

والكلمة الثانية هي الشــركة التي تعني لغة الجمع أو المزج كما انها تعنى مخالطة الشــريكين ومفردها اشــترك، وجمعها اشــتركا أو تشــاركا ، ويقال أشــركه في أمري، ويقال: شــركت بينهما في المال تشــريكا، ويقال: شــاركه وتشاركوا، ايضاً وردت وجمعها تشاركا اي اشتركا في شئ معين[11] كما تعني خلط نصيبين فصاعداً[12] أيضا وردت كلمة شركة بمعنى[13] اشتركا وتشاركا وشارك.

وبجمع الكلمتين حوكمة الشركات نجد لها معاني كثيرة ،منها حكم الشركات، وحكمانية الشــركات، أو الحكم المؤســسـي، أو حاكمية الشــركات، أو الحكم الرشـيد، ويوجد اتجاه كبير من الباحثين القانونيين والاقتصاديين يقترح ان تُسمي حوكمة الشركات بأسم ممارسة السلطة والرقابة[14]

اننا لم نجد لها معني مرادفا للكلمة الانجليزية بالاســم corporate Governance كما أن البحث قد اضــني خبراء اللغة العربية والباحثين من القانونيين والاقتصــاديين فتم اعتماد معني حوكمة الشــركات حديثا كمرادف في اللغة العربية للمعني الانجليزي .

من خلال ما جاء في مجمع اللغة العربية بالقاهرة في ســنة 2003[15] ورد تعريف الحاكمية المؤسسية حسب مجمع اللغة العربية الأردني*[16] بوصفه مرادفا للكلمة الانجليزية المشــار إليها أعلاه وهي بهذا النحو لا تخالف في اللفظ ما توصل إليه مجمع اللغة العربية في القاهرة[17]

وأميل إلى هذا التعريف لأن غالبية التشــريعات التي اهتمت بحوكمة الشــركات قد تناولته، واعتمدته لائحة حوكمة الشــركات المســاهمة العامة الســودانية لســنة 2018 ، وغالبية تشــريعات الدول العربية مثل الكويت والإمارات والسعودية وجمهورية مصر العربية تعمل به.

ومن خلال التعريفات السـالفة نسـتشـف أن معني الحوكمة التي تأتي على وزن فوعله،هي لا تخرج عما ورد في تعريف مجمع اللغة العربية بالقاهرة المشار Corporate Governance إليه المرادف للكلمة الانجليزية بالاسم.

المطلب الثاني : مفهوم حوكمة الشركات في الاصطلاح

اولا : تعريف حوكمة الشركات في القانون

فقد جاء تعريف الحوكمة حســب الاصــطلاح القانوني في الســودان علي ضوء تعريفها في لائحة الشركات السودانية لسنة 2018 ، حيث نصت[18] المادة (4) منها علي الآتي:

يقصد بها مجموعة الضوابط والمعايير او الإجراءات التي تتبناها الشركة، أو يفرضها القانون لتحقيق الانضباط والشفافية، والأمناء علي الأسرار متى تم الأخذ بالاعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

(1) عمار حبيب جهلول، النظام القانوني لحوكمة الشركات،المكتبة القانونية،دار شتات للنشر والبرمجيات ، مصر 2011، ص:19

(2) ابن الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، تحقيق ياسر سليمان ابو سشادي، ومجدي فتح السيد، جزء: 7 بيروت، لبنان، د.ن، ص: 248

(3) المرجع السابق ، ص: 248

(4) سورة المائدة آيه 49

(5) سورة البقرة، آية (188)

(6) سورة ص، آية (20)

(7) ابن الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، مرجع سابق ، ص: 248

(8) سورة النساء، آية (35)

(9) ابن الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص: 248

(10) سورة ال عمران، آية (79)

(11) احمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، 1987 م ، ص ،118 .

(12) ابن الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، مرجع سابق ،ص: 248

(13) الطاهر بن الزاوي، القاموس المحيط، الدار العربية للكتب، بيروت، لبنان، ص: 704

(14) سميحة فوزي، حوكمة الشركات في مصر مقارنة بالاسواق الناشئة الاخري،بحث مقدم الي مؤتمر وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ،القاهرة 2001 ص : 1

(15) ياسر أحمد محمود،دور أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة في ضوء مفهوم حوكمة الشركات،دار النهضة العربية،2016،ص،3.

*(16) مجمع اللغة العربية الاردني هو مؤسسة اردنية مقرها عمان تهتم بشئون اللغة العربية

(17) مجمع اللغة العربية الاردني قرار رقم 2004/06عمان الاردن 2004

(18)المادة(4) من لائحة الشركات السودانية لسنة 2018،

وهذا التعريف لا يخرج عن معنى تعريف حوكمة الشركات الذي نصت عليه المادة (1) من قانون الشـركات التجارية (القانون الاتحادي رقم (2)) لدولة الأمارات العربيـة المتحـدة لسـنـة 2015م ، والتي تعرف الحوكمـة بـأنهـا (الحوكمة : مجموعة الضـوابط والمعايير والإجراءات التي تحقق الانضـباط المؤسـسـي في إدارة الشـركة وفقا للمعايير والأسـاليب العالمية ، وذلك من خلال تحديد مسئوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية للشركة، وتأخذ في الاعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح[1]

وقد اتفق التعريفان لفظا، حيث عرفا الحوكمة دون الاشـارة للمصـطلح الآخر وهو شركة، وهذا في رأيئ تقصير من المشرع لأن المصطلح هو حوكمة الشركات الذي يفهم منه أنه كلمة واحدة علي الرغم من تكوينه من كلمتين.

وقد ورد عرضـا ذكر حوكمة الشـركات في قانون سـوق الخرطوم للأوراق المالية لسـنـة 2016 ، دون الخوض في تفاصـيلها، أو إيراد أدواتها، إلا أن مجلس إدارة السوق ذات نفسه، قد أصدر لائحة حوكمة الشركات لسنة 2014 و2018 وذلك بموجب النص الآتي: (يجوز للمجلس بموافقة السلطة أن يصدر اللوائح والقواعد والأوامر اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون، ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم يجوز أن تتضـمن تلك اللوائح، أو القواعد أو الأوامر)[2]

وقد ورد تعريف حوكمة الشـركات عند عدة منظمات دولية حيث ورد تعريفها وفق البنك الدولي وعرفها بأنها:(المحافظة على التوازن بين الأهداف الاقتصـادية والأهداف الاجتماعية وبين أهداف الأفراد وأهداف المجموعات ذات الصلة بالشركة)[3]

كما جاء تعريف برنامج الأمم المتحدة للإنماء لحوكمة الشـركات؛ بأنها: (ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون الشركة على كافة مستوياتها)[4]

وجاء تعريف مؤسـسـة التمويل الدولية*[5] لحوكمة الشـركات IFC بأنها: (النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركة والتحكم في أعمالها) [6]

ويأتي تعريف لجنة كادبري البريطانية*[7] لحوكمة الشـركات تعريفاً منظما لحقوق المسـاهمين، وأصـحاب المصـالح، ومجالس إدارات الشـركة، حيث تعرفها بأنها: (النظام الذي يتيح للمسـاهمين توجيه وإدارة ومراقبة شـركتهم عن طريق تعيين أعضـاء مجلس الإدارة، واختيار المراقب الخارجي، كما تشـمل الحوكمة تنظيم الحقوق والمسـئوليات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة بالشـركة)،[8] وتعرف أيضـا بأنها: (العمليات والهياكل والإجراءات التي يمكن من خلالها للكيانات الموفرة لرؤوس الأموال ضـمان وجود عائد علي اسـتثماراتهم)،[9] وفي أروقة منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية *OCED[10] والتي عرفت حوكمة الشـركات بأنها :(النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة الشـركة ويحدد الهيكل الذي من خلاله يتم وضـع أهداف الشـركة ووسـائل تحقيقها ووسـائل الرقابة على الأداء كما يحدد الحقوق والمسـئوليات بين مختلف الأطراف مثل مجلس الإدارة والمديرين والمسـاهمين وغيرهم من أصـحاب المصـالح ويحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة)[11]

كما يأتي تعريف لجنة بازل*[12] لحوكمة الشـركات بأنها:(تتضـمن الطريقة التي تدار بها المؤسـسـات المصـرفية بواسـطة مجالس إداراتها والإدارة العليا، والتي من شأنها أن تؤثر في كيفية قيام المؤسسة بما يلي :.

(1)المادة (1) من قانون اتحادي الإمارات رقم 2 لسنة 2015 م، بشان الشركات التجارية،
(2)المادة(49/ز.)من قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 2016م ،
(3) World bank the challenge of state: owned enterprise corporate governance for emerging markets 2006، p,6)
(4) United Nation Development Programme :corporate governance report 1990)
*(5) ifc هي مؤسسة دولية عضو مجموعة البنك الدولي اكبر مؤسسة انمائية عالمية تعني بالتعامل مع القطاع الخاص تأسست في 20 يونيو 1956 وهي ملزمة بتقديم وتشجيع الاستثمار والمشاريع في البلدان النامية الاعضاء بها والتي تتميز بفائدتها الاقتصادية وسلامتها التجارية والمالية واستدامتها البيئية والاجتماعية
(6) ناصر عبد الحميد، حوكمة الشركات في الاسواق الناشئة، مركز الخبرات، القاهرة، 2014 م ، ص: 46
*(7) لجنة كادبوري هي لجنة كونت في بريطانيا عقب انهيار الشركات البريطانية في بورصة لندن عام 1991 كشركةmaxwell ووضعت اللجنة توصيات بهدف المساعدة في اعمال حوكمة الشركات في عام 1992
(8) Report of the kadbury committee of the financial Aspects of corporate governance London Dec 1992 page (14)
(9) سميحة فوزي، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية سلسلة أوراق عمل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 82، ابريل 2003 ،ص: 424)

*(10) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية oecd هي منظمة دولية تأسست في سنة 1961 في باريس في فرنسا وتضم في عضويتها 30 دولة تتبني الديمقراطية سياسيا واقتصاد السوق اقتصاديا)
(11) OECD pprinciples of corporate governance organization for recanamic co-operation and development Paris France 2004)
*(12) بازل هي مدينة في سويسرا وهي مقر بنك التسويات الدولية ويرمز له (BIS) اختصاراً لاسمه بالإنجليزية، وكان هذا البنك قد أنشئ غداة نهاية الحرب العالمية الأولى عندما فرضت الدول المنتصرة في الحرب تعويضات مالية على الدول المنهزمة (ألمانيا) وذلك بمقتضى معاهدة فرساي. وجاء إنشاء هذا البنك لتسهيل تحصيل التعويضات المفروضة على ألمانيا، ولكن الظروف ما لبثت أن تغيرت، وقرر محافظو الدول الصناعية العشر الكبرى (كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، دول البينيلوكس (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ) إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) إنشاء "لجنة بازل للرقابة على البنوك"، وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية أو معاهدة دولية، وإنما هي تنظيم غير رسمي قائم على تفاهم وتنسيق في المواقف بين محافظي بنوك الدول الصناعية. وساهمت هذه اللجنة بدور كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية، وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة؛ يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية، وكذلك التفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، إدراكاً منها بأهمية وخطورة القطاع، وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل أساساً للتعاون الرقابي الدولي.معهد الدراسات، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، نوفمبر 2012م، السلسلة الخامسة، العدد (4).

1/وضع أهداف المؤسسة (بما فيه تحقيق عوائد اقتصادية الملاك).

2/إدارة العمليات اليومية للمؤسسة.

3/مراعاة مصالح ذوي الشأن المتعاملين مع المؤسسة بما فيهم الموظفين والعملاء والمساهمين وغيرهم.

4/إدارة أنشطة المؤسسة وتعاملاتها بطريقة آمنة وسليمة ووفقا للقوانين السارية وبما يحمي مصالح المودعين). [1]

وتعرف أيضا بأنها:(قواعد لقيادة الشركة وتوجيهها تشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع قواعد وإجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصداقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال)[2] وتعرف أيضا بأنها: (منهج لقيادة الشركة وتوجيهها، ويشتمل علي آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع قواعد وإجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصداقية عليها، بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق المالية)[3]

القانون السوداني للشركات لسنة 2015 ينص علي معايير حوكمة الشركات وآلياتها دون الإشارة إلى التسمية بحوكمة الشركات، كما سنقوم بإيراد ذلك في محله في هذه الدراسة.

أيضا لم ينص القانون الانجليزي للشركات علي تعريفها إلا إنه في الباب الخامس منه قد نص علي معاييرها[4] فحرص المشرع الانجليزي على الواجبات العامة للمديرين والسكرتيرين، والمسئوليات تجاه الشركة والآخرين أصحاب المصلحة.

ولما كانت مبادئ حوكمة الشركات تقوم على تلك المبادئ إضافة إلى قواعد الإفصاح والشفافية حرص القانون الانجليزي على إيرادها[5]

ونري أن التعريف وفق مشروع لائحة حوكمة الشركات السعودية ، ولائحة حوكمة الشركات السعودية الصادرة والمعدلة لسنة 2018، قد اتفقا نصا ومعني مع بعض الاختلاف في لفظ بعض الكلمات ، وهما في مجملهما قد اختلفا لفظا مع تعريف قانون الشركات الإماراتي سالف الذكر، وفي المعنى نجد إن اللائحتين كانتا دقيقتين أكثر من القانون الإماراتي لان القانون في تعريفه قد تناول الموضوع بصورة مجملة دون تفصيل كما في اللوائح السابق الإشارة لها.

ونري ان القانون السوداني للشركات الملغى لسنة1925 ، والقانون الحالى لسنة 2015 لم يتطرقا إلى إيراد أي تعريف يعنى بمدلول كلمة حوكمة الشركات ،وهذا في حد ذاته تقصير من جانب المشرع إلا أن لائحة الشركات السودانية لسنة2018 ، قد عرفت الحوكمة في المادة 4 منها، على الرغم من ذلك التعريف الا أن ذات اللائحة قد جاء تعريفها مبهما بعض الشيء، ذلك أنها لم تنص علي مسألة الإفصاح وهو حجر الزاوية بالنسبة لموضوع حوكمة الشركات.

وقد ظهرت العلاقة بين المعنى اللغوي لحوكمة الشركات، بالمعني القانوني وذلك على ضوء تعريف حوكمة الشركات في اللغة والقانون السابق الاشارة لها نجد هنالك علاقة تربط ما بين المعنى اللغوي لحوكمة الشركات بالمعنى القانوني لها فالمنع هو ما تمارسه وتقوم عليه الحوكمة من منع التصرفات التي تضر بسير عمل الشركة الصحيح الموضوع بحسب القانون والاعراف السائدة كما أن لمعنى حوكمة الشركات اللغوي المستمد من كلمة (حكمة) له مدلول في المعني القانوني لان القانون له حكمة من تطبيقه، والجزء الخاص بقواعد الإفصاح والشفافية له مدلول داخل الشركة عند تطبيقها الإفصاح والشفافية مما يؤدي ذلك إلى رفع الأداء والإنتاج داخل الشركة)، كما إن الحوكمة للشركات، فيها معنى الحكم حيث يحتكم اليها في تفسير أمور وتطبيقها في مسائل قد تم تنظيمها قانونا بحيث تقوم بتطبيقها وتنفيذها داخل الشركة[6]

عموما هنالك علاقة بين المعنيين مما يكون له بالغ الأثر في عمل حوكمة الشركات وتطبيقاتها.

ثانيا :مفهوم حوكمة الشركات في الاصطلاح

وهنالك بعض تعريفات الحوكمة حيث تعرف حوكمة الشركات بأنها: (القبول من جانب مجلس الإدارة للحقوق غير القابلة للتنازل للمساهمين والمالكين الحقيقيين للشركة، وبدورهم كأمناء نيابة عن المساهمين ،ومن ثم يقوم بعمله مراعيا المبادئ الأخلاقية ، دون أي تمييز بين الأموال الشخصية وأموال الشركة في الإدارة)[7]

وتعرف بأنها: (تحقيق الشفافية والعدالة ومنح المساهمين حق مساءلة إدارات الشركة)[8]

(1) عبد الله علي احمد القرشي،اليات حوكمة في البنوك ودرها في تحسين الاداء المصرفي،ادارة البحوث، اتحاد المصارف العربية،2011، ص: 19

(2)المادة الأولي من لائحة حوكمة الشركات السعودية لسنة 2017م، والمعدلة لعام 2018م .

(3)المادة الأولي من مشروع لائحة حوكمة الشركات السعودية لسنة 2016م.

(4)المواد من 219 إلي 271 من قانون المملكة المتحدة للشركات لسنة 2014م.

(5)المادة 219 من قانون المملكة المتحدة للشركات لسنة 2014م.

(6) عبد المجيد الصالحين ، الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الاسلامية الثانى،طرابلس،2010 ،ص: 6.

(7) عبد الله علي احمد القرشي، مرجع سابق ، ص: 19.

(8) محمد علي سويلم، حوكمة الشركات في الأنظمة العربية، دار النهضة العربية، 2010 م، ص: 8 .

وتعرف بأنها: (الإطار الذي تمارس فيه الشـركة وجودها تركيزا على علاقات الموظفين، وأعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين وأصحاب المصالح، وجهات الرقابة، وآلية التفاعل بين كل هذه الأطراف)[1]

نرى أن كل هذه التعريفات التي ذكرت آنفا تختلف في لفظها وتتفق في معناها، حيث انها لم تخرج من كونها تؤكد على أن حوكمة الشركات تتعلق باستقلال مجلس إدارة الشركة، والجمعية العامة للمساهمين في علاقتها بذوي الشأن، والمصلحة والغير والموظفين، والإدارات التنفيذية مع الأخذ في الاعتبار دور المساهمين ومجالس الإدارات في مراقبة وضبط أعمال الإدارة للشركات، محققة بذلك الأسلوب الأسلم ليقضي على الفساد وذلك من خلال تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث أنها تشير إلى أنه لابد من استقلال مجلس الإدارة في القيام بعمله ولجانه، كما أنه لابد من وجود ضابط لتفعيل أدوات حوكمة الشركات، ويعرفها الباحث بأنها :(تناغم وتجانس أشخاص حوكمة الشركات بعضهم البعض من مجالس الإدارات والجمعية العامة للمساهمين، وأصحاب المصالح والإدارات التنفيذية والموظفين متبعين آليات الشفافية والإفصاح لضبط عمل الشركة وصولا للأهداف والغايات من حوكمة الشركات).

وقد استعنت في التوصل إلى هذا التعريف من خلال التعريف الذي أوردته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال الحاجة إلى تفعيل دور مجالس الادارة والادارات التنفيذية للشركات في نشر ثقافة حوكمة الشركات في إطار سعيها الحثيث في محاربة الفساد وكلمة (تناغم) المشار لها تستدعي إلهام الكثيرين من مجالس الادارات والادارات التنفيذية للتعاون بعضهم البعض في نشر ثقافة الالتزام بعدم وجود مخالفات داخل الشركة.

ومن كل التعريفات السابقة نجد في تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التابعة للامم المتحدة، وفي تعريف حديث لها في العام 2004 أنها قد أضافت لتعريفها السابق لحوكمة الشركات الصادر في 1999الحوجة لوجود ضابط فعال لتحقيق حوكمة الشركات، وفي تقديري أن المنظمة قد أصابت في ذلك التعريف.

المبحث الثاني: اهمية حوكمة الشركات

إن لحوكمة الشركات أهمية قانونية تتمثل في تكريس القوانين واللوائح، وفي خلق بيئة تعمل على أساسها الشركات محققة بذلك أهمية اقتصادية تهدف إلى تحقيق الأرباح مستصحبة في ذلك دور الشركة في ترسيخ أدوات المسئولية الاجتماعية لذلك كان لابد لنا من إبراز الأهمية القانونية والاقتصادية والاجتماعية لحوكمة الشركات، وذلك في مطلبين على الوجه الاتي بيانه:

المطلب الاول:الاهمية القانونية والاقتصادية لحوكمة الشركات:

اولا: الاهمية القانونية

تأتي الأهمية القانونية لحوكمة الشركات، في أن الحوكمة لابد لها من إطار قانوني سليم يضمن حقوق كل الاطراف الرئيسة في الحوكمة ، كمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملون في الشركة والمساهمون والغير وأصحاب المصالح، فالقانون واللوائح والمنشورات هي التي تهيئ البيئة الصالحة لتطبيق حوكمة الشركات.

وتأتي تلك الأهمية في إنها الجهة التي تمنع حدوث سلبيات في أداء الشركات لعملها، ويظهر ذلك في العقود التي تبرمها الشركات مع الغير، فالقانون هو الذي يحفظ للأطراف ذلك الحق[2]

فنشر القوائم المالية بالنسبة إلى الشركة يحقق الإفصاح والشفافية، مما يجذب اليها مستثمرون وتحقق الارباح وبالنسبة إلى أصحاب المصالح من المستثمرون والموظفين، والموردين يعزز لديهم الثقة[3]

توجد اهمية قانونية بالنسبة لحملة الأسهم لا تختلف عما ورد ذكره بالنسبة للإطراف ذات العلاقة وأصحاب المصالح، كما وان الإفصاح والشفافية بالنسبة إلى الدولة تنبع أهميتهما القانونية في أن الدولة لا تقع فيها عمليات غش أو أي فساد طالما التزمت الشركات بتطبيق معايير حوكمة الشركات في هذا الخصوص،[4] ولا يتم ذلك إلا وفق نظام رقابي صارم يحترمه كل الأطراف . وارى أن القانون هو الضابط لعمل الشركات، طالما ان مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 2004، قد جددت تلك المبادئ الصادرة في 1999 بأن أضافت لها مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، وهذا الإطار لا بد وان يكون القانون لأنه ووفق الجزاء الموجود فيه يجعل مواده ملزمة بالتالي يقل فساد الشركات .

فالإفصاح والشفافية كوسائل من وسائل مبادئ حوكمة الشركات، لابد ان تكون مضمنة في التشريعات التي تهتم بحوكمة الشركات، ونجد ان لائحة حوكمة الشركات المساهمة العامة السودانية لسنة 2018، قد حرصت على ادراج ذلك فيها [5]

وارى أن للقانونين دور مهم في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، ذلك أنهم يقدمون الإستشارات القانونية في المجال المعنى بعمل الشركة، من ناحية فنية قانونية، كما يقومون بإبرام العقود التي تتم بين الأطراف، ويقومون بتأسيس الشركات وتقديم النصح والمشورة ، كل ذلك يعزز الثقة في عمل الشركات وبالتالي تأتي رغبة العميل ورضاءه في المساهمة في تلك الشركة.

(1)ناصر عبد الحميد، مرجع سابق ، ص: 169

(2) ياسر أحمد محمود، ، مرجع سابق، ص: 31.

(3) علاء جميل مكط،دور حوكمة الشركات في الرقابة علي تكاليف المسئولية الاجتماعية،بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية،المجلد 17 ،العدد الاول،بغداد 2015، ص: (159).

(4) المرجع السابق، ص: (159).

(5)المادة (15) من لائحة حوكمة الشركات المساهمة العامة السودانية لسنة 2018

ثانيا: الاهمية الاقتصادية لحوكمة الشركات

يؤدي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات إلى تعظيم أرباح الشركات، وذلك لاطمئنان المستثمرين على بيئة العمل المحيطة التي تقوم الشركة بالعمل فيها، فطالما القانون كان أحد الضمانات كما سلف الذكر فالبيئة الاقتصادية السليمة على ضوء إتباع وسائل الحوكمة الرشيدة من إفصاح وشفافية ورقابة داخلية، واشراف ومتابعة للعمل من قبل مجلس الإدارة بالنسبة للإدارة التنفيذية، كل هذا يؤدي إلى تعظيم الأرباح وجذب الاستثمار الداخلي والخارجي وتوسيعه مما ينعكس إيجابا على وضع الشركة[1]

كما وان الأهمية الاقتصادية تنبع في أن صغار المدخرين يقومون بالادخار والاستثمار في شركات المساهمة العامة وهم مطمئنون في زيادة مدخراتهم بعائد مجزي لان الشركة تتبع مبادئ حوكمة الشركات[2]

كذلك تؤدي إلى دعم المصارف، والتي تعتبر شركات مساهمة عامة لانها تطرح أسهمها للاكتتاب ولا تقيد نقل أسهمها.

فضلا عن ذلك فإن الاهمية الاقتصادية لحوكمة الشركات بالنسبة إلى الشركة في انها تسهم في العمل على رفع كفاءة استخدام الموارد، وتعظيم قيمة الأرباح، كما تقوم بدعم تنافسها في الأسواق مما يجعلها تجذب الاستثمار[3]

وبرزت الأهمية الاقتصادية لحوكمة الشركات وتعاظم دورها أعقاب الانهيار الذي تم في أمريكا لكبري الشركات فيها، مثل شركة (ارنون) في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2002، (وشركة جلوبال كروسنج) ، وقد أدت تلك الأزمة إلى فقدان الثقة من جانب العملاء في القوائم المالية وعمليات التدقيق، [4] وفي مصر شطبت البورصة في شهر مايو2008 ، عدد 24 شركة مقيدة لديها، وذلك لمخالفتها قواعد الإفصاح والشفافية في القوائم المالية كما شطبت أيضا عدد 26 شركة لنفس السبب.[5]

وارى أن حوكمة الشركات تقتضي أهمية اقتصادية ،تجعل الشركات تسترشد بها، محققة بذلك أعلى درجات الكفاءة والإنتاج، وتعظيم الارباح فضلا عن دور الشركة في إدارة شئونها وفق إستراتيجية محددة متضمنة لكل انواع المخاطر المحتمل حدوثها.

المطلب الثاني: الأهمية الاجتماعية لحوكمة الشركات

تأتي الأهمية الاجتماعية للحوكمة من خلال التزام الشركة الأخلاقي بالقوانين والوفاء بالالتزامات تجاه المجتمع وبالمحافظة على البيئة،[6] مما يعظم دور المسئولية للمجتمع الذي يقع على شركات المساهمة العامة .

والمسئولية الاجتماعية للشركات، لها أهمية قصوى إذ إنها من وسائل دعم حوكمة الشركات، والتي تعرف بالآتي: (احتياجات ورغبات المجتمع التي سوف تتحقق على أفضل وجه بفضل التعاون بين المنظمات والمؤسسات الاقتصادية والمجتمع) [7]

وقد عرفها بيتر داراكر*[8] بأنها: (التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه ، وأن هذا الالتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين توجهاتهم)[9]

وقد عرفها أيضا مجلس الأعمال للتنمية المستدامة بأنها: (الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوي العاملة، وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل)[10]

وقد حرصت لائحة حوكمة الشركات المساهمة العامة السودانية لسنة 2018 النص على إلزام الشركات بالقيام بها[11] ولكن الإلزام دون اى عقوبة على مخالفة ذلك .

وفي الإمارات العربية المتحدة تم إنشاء أكاديمية المسئولية الاجتماعية للمؤسسات وذلك تكريسا لمبدأ المسئولية الاجتماعية الذي بدوره يمثل إحدى آليات حوكمة الشركات[12] وتقوم الأكاديمية بعقد دورات تدريبية وتثقيفية وبرامج تعليمة بهدف تبصرة المجتمع والمؤسسات بدور المسئولية الاجتماعية في نهضة المجتمع والشركات، والحد من فساد الشركات[13]

وتهدف الشركات إلى تعظيم الأرباح، ومع ذلك فقد برزت فكرة أن تقوم الشركة في مقابل ذلك بالحرص على أعمال سياسة المسئولية الاجتماعية داخل الشركة، ولكافة أفراد المجتمع، ونتج عن ذلك قيام المؤسسات بتكوين نقابات العمال كواحدة من الآليات التي تهتم بها شركات

(1) ياسر أحمد محمود، مرجع سابق، ص: 34.

(2) عبدالستار عبد الحميد محمد،حوكمة الشركات والنمو الاقتصادي في مصر،مجلة مصر المعاصرة ،العدد 492، اكتوبر 2002

(3) عدنان بن حيدر بن درويش،حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة،منشورات اتحاد المصارف العربية 2007 ص: 31

(4) سلامة عبد الصانع امين، دور الرقابة في حوكمة الشركات التجارية، دار النهضة العربية، 22 شارع عبد الخالق ثروت، القاهرة، 2012 م، ص: 176 .

(5) جريدة المصري اليوم ،،العدد 1428، بتاريخ الاحد 11/مايو 2008، الصفحة الثانية .

(6) ياسر أحمد محمود، مرجع سابق ، ص: 40.

(7) المشرف عبد اللطيف المشرف، المسئولية الاجتماعية، دراسة في في الادارات الحكومية والعمل الطوعي، مطبعة باتوبرنت ، الخرطوم، 2015 م ، ص: 122

(8) بيتر داراكر عالم عالمي معروف في مجال الاقتصاد والادارة ولد في الامبراطورية النمساوية والمجر في فيينا عام 1909 وعاش ما بين النمسا والمانيا وانجلترا والولايات المتحدة الامريكية ولقب بابو الادارة توفي في 11 نوفمبر 2005 في الولايات المتحدة الامريكية ومن اشهر مؤلفاته نهاية الرجل الاقتصادي (مصادر الاستبداد) وكتاب المدير التنفيذي الفعال وكتاب الادارة المهام والمسئوليات والتطبيقات وكتاب ادارة الذات وكتاب مفهوم الشركة دراسة لشركة جنرال موتورز

(9) Drucker :Aninroductoey view of managemnt Harper s college press U.S.A.1977.P.584

(10) المشرف عبد اللطيف ، مرجع سابق، ص: 122

(11)المادة (9/هـ/خامسا) من لائحة حوكمة الشركات المساهمة العامة السودانية لسنة 2014

(12) المشرف عبد اللطيف المشرف، مرجع سابق ، ص:184

(13) المرجع السابق، ص:186

(14) علاء جميل مكط،مرجع سابق ، ص: (160).

وارى أن الشركات التي تخالف القوانين ومعايير حوكمة الشركات ، هي التي تفقد وجودها بسبب الفساد، فكونها قد خالفت تطبيق مبادئ حوكمة الشركات تكون قد انحرفت عن خطها؛ وبالتالي تفقد مسئوليتها تجاه مؤسسيها والمساهمين وأصحاب المصالح وتخسر أسهمها وتتكبد الخسائر.

فالعلاقة بين الشركة والمجتمع علاقة شراكة لابد وأن تكون مستمرة لتأثير ذلك على المجتمع ككل والشركة في آن واحد ؛ بمعنى أنه إذا حافظت الشركة على ذلك كانت أرباحها متنامية وأسهمها تحقق الأرباح، وأيضا المجتمع الذي يحظى بتنمية مستدامة، ولا يتم ذلك إلا من خلال بيئة عمل سليمة ومجالس إدارات تراعى وتكرس عملها لمصلحة الشركة، والمجتمع أيضا أي، إن الشركة لا يجوز لها أن تفكر في جني الأموال فقط متناسية دورها في تنمية المجتمع الذي صلاحها من صلاحه.

لحوكمة الشركات اهداف متعددة تتعلق بالمساهمين وحقوقهم والمساواة فيما بينهم وارساء مبدئي الافصاح والشفافية والعدالة الاجتماعية وتكريس الرقابة على اعمال الشركة وكيفية تطبيق ذلك وسوف اقوم بعرض ذلك في مطلبين على النحو الاتي بيانه .

المطلب الاول:اهداف حوكمة الشركات

إن أهداف حوكمة الشركات تتمثل في محاربة الفساد عن طريق اتباع وسائل محددة، تتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية ،وقواعد الشفافية والإفصاح والمساءلة ومسئولية مجالس الإدارات والرقابة على أنظمة عمل الشركة والتفتيش مع تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وصولا إلى رضاء المساهم[1] في شركات المساهمة العامة، وسوف يعرض ذلك على الوجه الآتي بيانه:.

اولا: تحقيق العدالة الاجتماعية وقواعد الشفاف

إن الإفصاح كواحد من أدوات حوكمة الشركات بل أهمها يؤدي إلى حماية المستثمرين أصحاب المصالح المتعاملين مع الشركة، حيث يفيد نشر القوائم المالية في تنبيه ومعرفة وضع الشركة بالنسبة للمستثمر[2]

وتهدف مبادئ ومعايير حوكمة الشركات إلى تحقيق الانسجام والعدالة الاجتماعية، وقواعد وأحكام الشفافية، وذلك من خلال الموازنة ما بين تحديد الحد الأدنى ما بين مستوى معيشة المواطنين ومستوى حياتهم الكريمة . [3]

وارى أن تحقيق العدالة الاجتماعية وقواعد الشفافية هو التطبيق السليم لمعايير لحوكمة الشركات.

ثانيا: الحق في مساءلة مجالس ادارات الشركة

جوهر وهدف تطبيق مبادئ ومعايير حوكمة الشركات ، هو: مساءلة مجلس إدارة الشركة ، الذي بدوره يؤدى إلى تحقيق الانسجام والعدالة الاجتماعية وقواعد واحكام الشفافية، كذلك تهدف حوكمة الشركات الى حق الجمعية العامة للمساهمين في مساءلة مجلس ادارة الشركة ، ومجلس ادارة شركة المساهمة العامة مسئول امام الجمعية العامة ومن حق المساهمين من ضمن حقوق أخري سترد تباعا لاحقا، الحق في مناقشة مجلس ادارة الشركة وصولا الى تحقيق اهداف حوكمة الشركات وهو ما يحقق الحماية للمساهمين[4]

ثالثا: تحقيق الرقابة على انظمة تشغيل الشركة

إن تحقيق الرقابة على أنظمة تشغيل الشركة واجب من واجبات مجالس إدارات شركات المساهمة العامة[5] ولا يتأتى ذلك الا بمجالس إدارات قوية تكون لها لجانها التي تساعدها على القيام بواجبات عملها، تناسقا وتماشيا مع الإدارة التنفيذية للشركة، وذلك بغرض الوصول إلى رفع الأداء وكفاءة عمل الشركة، واحترام روح القانون، وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وفي سبيل ذلك تقوم مجالس الإدارات بفرض القيود، وتفعيل أدوات حوكمة الشركات من عمل لجان المجلس الخاصة بالمراجعة، والمراجعة الداخلية والتي بموجبها تمكن مجلس الإدارة القضاء على سؤ الإدارة، ويظهر ذلك في اختيار المديرين التنفيذيين والوظائف القيادية في الشركة من جهة مجلس الإدارة ولجانه، كلجنة الترشيحات التي تساعد مجلس الإدارة في ذلك.

كما وأن أهداف حوكمة الشركات تؤدي إلى وضع الهياكل التي تساهم في محاسبة جهة الإدارة أمام المساهمين[6]

رابعا : تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

تهدف حوكمة الشركات في اطار الوصول إلى بيئة عمل خالية من الفساد، تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ولا يتم ذلك إلا عن طريق إتباع مبادئ حوكمة الشركات من إفصاح وشفافية وعدالة اجتماعية ومساواة ومساءلة لمجالس الإدارات، وبحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يتحقق ذلك إلا بتحقق الانسجام والعدالة الاجتماعية، وتحقيق واستدامة حالة من الشرعية في المجتمع[7]

والكفاية في تحقيق التنمية الاقتصادية واستغلال الموارد العامة.

وفي رأي أن الأمر لا يختلف سواء تم ذلك للمجتمع ام في دائرة محيط الشركة، لان الشركة ومساهمها وأصحاب المصالح من دائنين وعمال وعملاء وغيرهم من أصحاب المصالح الذين هم جزءاً من المجتمع.

إن محاربة الفساد هو أول أهداف تطبيق حوكمة الشركات بجانب أهداف أخري سبقت الإشارة إليها، ونجد إن من أهداف حوكمة الشركات التي

(1) رحمة احمد عبدالشافي ،الحوكمة في الاجهزة الحكومية والامنية،النظرية والتطبيق،د.ن،2017ص:31 .

(2) محمد علي سويلم، ، مرجع سابق ، ص: 38.

(3) رحمة احمد عبدالشافي ،مرجع سابق ،ص:30 .

(4) رحمة احمد عبدالشافي ، مرجع سابق ،ص:30 .

(5)المادة (9/ب) من لائحة حوكمة الشركات المساهمة العامة السودانية لسنة 2018

(6) سلامة عبد الصانع امين، مرجع سابق، ص: 86

(7) رحمة احمد عبدالشافي ،مرجع سابق،ص:31 .

وردت في مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية oecd *، مبدأ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين(1)

وعلى ضوء ما سبق فإن أهداف حوكمة الشركات لم تخرج من المفهوم والتعريف الذي أوردته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادر في العام 1999 والمعدل في 2004، والذي سبق وان اشرت إليه عند التطرق إلى بيان تعريف حوكمة الشركات في اصطلاح القانون، فالتعريف سابق الذكر قد أشار إلى أهداف حوكمة الشركات وهي لابد من وجود إطار فعال لحوكمة الشركات، ومقصود من ذلك تعزيز دور الشفافية وكفاءتها في عمل الشركة بألا تخالف القانون وأن تتوزع المسئولية ما بين مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح والمساهمين والسلطات الرقابية الأخرى.

ومن خلال المفهوم المشار إليه نجده قد تطرق إلى مسألة في غاية الأهمية ألا وهي حفظ حقوق جميع المساهمين والوظائف الرئيسة لأصحاب حقوق الملكية، وهي حقوق المساهمين ، كالحق في حضور الجمعية العمومية، ومناقشة المواضيع وحق الاطلاع على القوائم المالية للشركة، وحق ابداء الرأي والحق في التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة، لذلك ووفق ما سبق فإن أهداف حوكمة الشركات لم تخرج من ثنايا تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات.

وفي رأي ومن خلال ذلك التعريف نجد أن المنظمة قد أحاطت بكل جوانب حوكمة الشركات ابتدءً من مجلس الإدارة وانتهاءً بأصحاب المصالح مما يجعلنا نميل إلى جانب هذا التعريف دون التعاريف الأخرى، إضافة إلى انه قد جاء واضحا ومانعا من أي غموض ولا يفوتني الذكر أن المنظمة قد دأبت على تجديد آليات حوكمة الشركات.

المطلب الثاني : كيفية تطبيق حوكمة الشركات

تناولت في المطلب السابق أهداف حوكمة الشركات، وذكرت أنها تتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية وقواعد الشفافية والإفصاح والمساءلة ومسئولية مجالس الإدارات والرقابة والتفتيش على أنظمة عمل الشركة، ولما كانت هذه الأهداف تحتاج وسيلة إلى تطبيقها تتمثل في حقوق تتعلق بالمساهمين وأصحاب المصالح وإشاعة ثقافة الإفصاح ، والشفافة والمساءلة لمجالس الإدارة والإدارة التنفيذية والإدارات التابعة للشركة لكل هذا سأقوم بعرض كل ما ورد على النحو الآتي بيانه :

أولا: حقوق المساهمين

لما كانت حوكمة الشركات تقوم على مبادئ هي: محاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية وقواعد الإفصاح والشفافية وصولا إلى حماية حقوق المساهمين، كان لابد أن تكفل تلك المبادئ حقوق المساهمين مثل الحق في التصويت الذي يعتبر أهم هذه الحقوق حيث يمكن العضو من الممارسة السليمة لحوكمة الشركات الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال تطبيق سليم لحوكمة الشركات[2]

ومن حق المساهمين أيضا المشاركة في إدارة الشركة على اعتبار مساهمتهم فيها إلا أن الواقع العملي قد يحرم البعض من ذلك حيث يتحكم بعض أصحاب الأموال الذين يشكلون غالبية المساهمين في إدارة الشركة مما يهدد صغار المساهمين أصحاب الأقلية، فكان لابد بيان وإبراز حقوق المساهمين التي تكفل لهم المساواة ومن حق المساهمين أيضا؛ الحق في الاطلاع على القوائم المالية وقد ورد ذلك في لائحة حوكمة الشركات السعودية والاماراتية والسودانية لسنة 2018[3]

وهذا الحق هو الذي يمكن المساهمين من الإطلاع على مستندات الشركة قبل إنعقاد الجمعية العمومية للشركة ولا يتم هذا الإطلاع فقط من داخل مقر الشركة، وإنما يتم إلزام الشركة بأن ترسل إلى مساهميها المستندات والمعلومات التي تساعدهم في مناقشة التقارير والتصويت في الجمعية العمومية ، وقد حرص المشرع السوداني على تقرير هذا الحق للمساهم في الشركة التي تنعقد، وهذا الحق هو من مبادئ حوكمة الشركات[4] ومن ضمن حقوق المساهمين، كذلك حق التصويت وحضور الجمعية العمومية والمناقشة.

وهنالك جزء من الحقوق يطبقه المجلس مثل الحق في افساح المجال للمساهم لابدءا الرأي والمناقشة[5] وهنالك حقوق أخرى، يقوم بها المساهمون أنفسهم، كحق رفع الدعاوي في حالة تجاوز مجلس الادارة تفويضه الممنوح له بموجب الجمعية العمومية، أو النظام الأساسي للشركة[6] وفي رأي ان هذا الحق هو احد ضمانات تطبيق معايير حوكمة الشركات التي اقرها قانون الشركات السوداني لسنة 2015 بوصفه وسيلة من وسائل الرقابة على عمل الشركات.

ثانيا : مجلس الإدارة ودوره في تحقيق الإفصاح والشفافية:

يقوم مجلس الادارة لشركات المساهمة العامة العاملة في السودان، وبموجب صلاحياته ومهامه المقررة بموجب قانون الشركات السوداني لسنة 2015، ولائحته لسنة 2018 ، ولائحة حوكمة شركات المساهمة العامة لسنة 2018 ، يقوم بتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية[7] ويقوم كذلك بحفظ حقوق المساهمين السالف الإشارة لها.

وبما أن الإفصاح والشفافية من مبادئ حوكمة فهي تتيح الاطلاع على ميزانيات الشركة وحسابات الأرباح والخسائر وقد أجازت لائحة حوكمة الشركات المساهمة العامة السودانية لسنة 2018 مبدأ الشفافية[8]

(1)* OECD principles of corporate governance organization for recanamic co-operation and development Paris France 2004'p3

(2) سلامة عبد الصانع أمين علم الدين، مرجع سابق، ص: 4.

(3) المادة (2/4/أ) من لائحة حوكمة الشركات المساهمة العامة السودانية لسنة 2018م.

(4)المادة(3/65) من قانون الشركات السوداني لسنة 2015م .

(5)المادة(5/60) من قانون الشركات السوداني لسنة 2015م.

(6)المادة(147) من قانون الشركات السوداني لسنة 2015م.

(7)المادة (9) من لائحة حوكمة الشركات المساهمة العامة السودانية لسنة 2018م.

(8)المادة (3/8) من لائحة حوكمة الشركات المساهمة العامة السودانية لسنة 2018م.

ومجلس الإدارة هو المناط به تحقيق وتطبيق الإفصـــاح والشـــفافية في تعاملات الشركة بالإضافة إلى الإدارة التنفيذية.

كما يمارس مجلس الإدارة وبموجب المنشورات التي تصدر من بنك السودان المركزي دوره الرقابي بالعمل على حث الإدارة التنفيذية ومتابعتها في القيام بدورها في عمل الشـــركة، وبالأخص الالتزام بالقوانين واللوائح ومنشـــورات البنك المركزي ونشر ثقافة عدم الالتزام بالمخالفات داخل المصرف.[1]

واري أن أهداف حوكمة الشركات إذا وجدت بيئة ملائمة تتمثل في التشريع المناسب والرقابة والتفتش ومبدأ مساءلة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ووجود مجلس إدارة يضـــطلع بدوره في حفظ حقوق المســـاهمين ومحقق لوسـائل حوكمة الشـركات المتمثلة في تطبيق قواعد الإفصـاح والشـفافية، وعندها يمكن الجزم بأن الشركة تسير في الوجهة الصحيحة.

الخاتمة

وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات وذلك على النحو الآتي بيانه:

أولا:النتائج

1/ عدم وجود بيئة ملائمة تتمثل في التشـريع المناسـب والرقابة والتفتيش، ومبدأ مســـاءلة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في القوانين الســـودانية المعنية بحوكمة الشـركات، مما يجعل مجلس إدارة الشـركة يضـطلع بدوره في حفظ حقوق المساهمين وحتى تتحقق أهداف حوكمة الشركات.

2/ عدم وجود مجالس إدارات قوية تحقق التطبيق الأمثل لمبادئ حوكمة الشركات.

3/ إن معظم الشـــركات التي تقع في الفســـاد كانت تجهل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

4/ قصـــور القوانين الســـودانية ذات الصـــلة في إيراد معني واضـــح لماهية حوكمة الشركات وتطبيقاتها.

ثانيا : التوصيات

1/ العمل على خلق مجالس إدارات قوية وذات كفاءة بحيث تؤدي دورها الرقابي في تحقيق تطبيق أهداف مبادئ حوكمة الشركات

2/ مراجعة القوانين ذات الصـــلة بحيث تقوم بتفعيل واســـتيعاب ونشـــر ثقافة مفهوم مبادئ حوكمة الشركات في متونها.

3/ العمل على إتباع المســـتجدات والتطور الذي حدث في مجال مبادئ حوكمة الشركات وإلزام الشركات المساهمة العامة به.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: القرآن الكريم

ثانيا: كتب اللغة

1/ ابن الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، تحقيق ياسر سليمان ابو شادي، ومجدي فتح السيد، ج 7 بيروت، لبنان، د.ن.

2/احمد بن محمد بن على الفيومي،المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت،1987.

3/ الطاهر بن الزاوي، القاموس المحيط، الدار العربية للكتب، بيروت، لبنان،

4/عمار حبيب جهلول، النظام القانوني لحوكمة الشركات،المكتبة القانونية،دار شتات للنشر والبرمجيات ، مصر .2011

5/ كمال بن الهام ، فتح القدير: 1318 هـ، جزء، 5 .

ثالثا :الكتب العربية

6/ المشرف عبد اللطيف المشرف، المسئولية الاجتماعية، دراسة في الادارات الحكومية والعمل الطوعي، مطبعة باتوبرنت ، الخرطوم، الطبعة الاولي، 2015 م.

7/ رحمة احمد عبدالشافي ،الحوكمة في الاجهزة الحكومية والامنية،النظرية والتطبيق

8/ سلامة عبد الصانع امين، دور الرقابة في حوكمة الشركات التجارية، دار النهضة العربية، 22 شارع عبد الخالق ثروت، القاهرة، 2012 م .

9/عبد الستار عبد الحميد محمد،حوكمة الشركات والنمو الاقتصادي في مصر، مجلة مصر المعاصرة ،العدد 492، اكتوبر 2002.

10/ عبد المجيد الصلاحين ، الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الاسلامية الثاني،ليبيا،طرابلس.

11/ عبد الله على احمد القرشي،اليات حوكمة في البنوك ودرها في تحسين الاداء المصرفي،ادارة البحوث، اتحاد المصارف العربية .2011

12/ عدنان بن حيدر بن درويش،حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة،منشورات اتحاد المصارف العربية 2007 .

13/ محمد على سويلم، حوكمة الشركات في الأنظمة العربية، دار النهضة العربية، طبعة أولي، 2010 م.

14/ ناصر عبد الحميد، حوكمة الشركات في الاسواق الناشئة، مركز الخبرات، القاهرة، 2014م.

(1)المادة(3/3/د/5) من منشور بنك السودان المركزي، رقم 18 لسنة 2009 م

15/ نسرين فاروق الجبوري، معايير الحوكمة لتحسين الاداء في القطاع المصرفي،دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية،بحث مقدم لنيل الدبلوم العالى في كلية التقنية والادارة بغداد،2007،د.ن.

16/ ياسر أحمد محمود، دور أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة في ضوء مفهوم حوكمة الشركات، دار النهضة العربية ، بدون رقم طبعة، 2016 م.

رابعا : القوانين واللوائح والمنشورات والقرارات

17/ قانون الشركات السوداني الملغى لسنة 1925

18/ قانون الشركات السوداني لسنة 2015

19/ قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 2016م ،

20/ مجمع اللغة العربية الاردني قرار رقم 2004/06 عمان الاردن 2004

21/ منشور بنك السودان المركزي، رقم 18 لسنة 2009 م

22/ لائحة الشركات السودانية لسنة 2018م.

3/ لائحة حوكمة الشركات المساهمة العامة السودانية لسنة 2018م.

خامسا : المجلات والبحوث والدوريات واوراق العمل

24/ جريدة المصري اليوم،العدد 1428، بتاريخ الاحد 11/مايو 2008،

25/ علاء جميل مكط، دور حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسئولية الاجتماعية،بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية،المجلد 17 ،العدد الاول،بغداد 2015 .

26/ سميحة فوزي، حوكمة الشركات في مصر مقارنة بالاسواق الناشئة الاخري،بحث مقدم الى مؤتمر وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ،القاهرة 2001 .

27/ سميحة فوزي، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية سلسلة أوراق عمل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 82، ابريل 2003 .

سادسا :المراجع الأجنبية

/28World bank the challenge of state: owned enterprise corporate governance for emerging markets 2006 (

/29United Nation Development Programme :corporate governance report 1990